مقـــدمة

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف ارجاء العالم بإعداد و عرض القوائم المالية إلا ان اختلاف بين هذه القوائم قد ترجع الى ظروف اجتماعية هذه المعلومات تعرض على شكل قوائم مالية اساسية نص عليها المعيار المحاسبي الاول « IAS1 » وأخرى ملحقة توضيحية .

فما المقصود بالقوائم التالية و ما هي كيفية عرضها كل هذه التساؤلات و اخرى سيتم الاجابة عنها وعرضها من خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : دراسة القوائم المالية

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول القوائم المالية

الفرع الأول : تعريف القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي , وتعد من الوسائل الآلية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة , كما ينبغي لن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من اجل اغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وهناك عدة تعاريف للقوائم المالية من بينها [1] :

- تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون , الكشوف المالية سنويا على الاقل وتتضمن الكـــشوف المالية الخاصة بالكيانات عـــدا الكيانات الصـــغيرة و هذا حسب المادة (25) :
  - ♦ الميزانية ,
  - ♦ حساب النتائج ,
  - ♦ جدول تدفقات الخزينة ,
  - ♦ جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة .
- عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة و العمليات و التي تقوم بها [2] .
- تعد القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشاة و تع عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاستيراد و على مفهوم الحفاظ على راش المال الاسمى [3]

الفرع الثاني : انواع القوائم المالية

✍ يتم تقسيم القوائم المالية الى قسمين [4] :

القوائم المالية الاساسية و القوائم المالية مكملة للقوائم الاساسية .

القوائم المالية الاساسية : هي القوائم المالية التي يتعين على الوحدة ان قوم بإعدادها و الافصاح عنها بشكل دوري بهدف خدمة اصحاب الصلة و المستفيدين و تتمثل في قائمة المركز المالي (الميزانية) , قائمة الدخل , قائمة التدفقات النقدية , قائمة التغيير في الاموال الخاصة .

القوائم المالية المكملة : هي القوائم المالية التي تعد بشكل اختياري من قبل المنشات بناءا على ظروف معينة , وهي مثل قوائم القيمة المضافة , و القوائم التفصيلية لبنود اجمالية وردت في القوائم الاساسية .

---

[1]– **الجريدة الرسمية للجمهورية** , العدد 71 , المؤرخ في 25 نوفمبر2007 , ص : 5 .

[2]– طارق عبد العال , **التقارير المالية** , الدار الاسكندرية , ص : 80 .

[3]– نفس المرجع السابق , السنة 2005 , ص : 115 , ص : 80.

[4]– مؤيد راضي خرفر , غسان فلاح المطارنة , **التقارير المالية** , دار المسيرة , الاردن , ص : 28 .

الفرع الثالث : اهداف القوائم المالية

الهف من القوائم المالية هو تقديم المعلومات الكافية عن المركز المالي و ادائها و تدفقاته ا النقدية و هذا يهم المستخدمين في اتخاذ القرار كما توضح قام الادارة بأداء المهام الموكلة اليها و ادارة الموارد المتاحة و يمكن عرض اهداف القوائم المالية فيما يلي [1] :

1. تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي للمنشاة و ذلك من خلال تقييم قدرة المنشاة على الدفع للموظفين و الموردين , مواجهة مدفوعات الفوائد و السداد القروض للمالكين .

هذه المعلومات التي تفرها مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية و في التنبؤ بقدرة المنشاة على النجاح في التمويل الاضافي , و المعلومات حول السيولة و القدرة على السداد مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشاة على مواجهة التزاماتها المالية عندما تستحق .

2. تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين و لكن القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي يمكن ان تحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لان هذه القوائم تعكس الى حد كير الا ثار المالية للأحداث السابقة و لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية (محاسبية)
3. تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول اداء المنشاة و قصد بها الربحية و التي تكون مطلوبة من اجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من الممكن ان تطير عليها في المستقبل كما ان التغيرات في الاداء مهمة لهذه الغاية , ان المعلومات حول الاداء مهمة في التنبؤ بقدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية من مواردها الماحة كما انها مفيدة كذلك في الحكم على فعالية المنشاة في توظيف موارد اخرى .
4. تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الادارية او محاسبة الادارة عن الموارد الت اوكلت اليها , و هؤلاء المستخدمون الذين يرغون في تقييم الوكالة الادارية او محاسبة الادارة انما يقومون بذلك من اجل صنع قرارات اقتصادية تضم قرارات الاحتفاظ بالاستثمارات في المنشاة او احلال ادارة اخرى او ابقاء على الادارة السابقة .
5. تهدف القوائم المالية الى توفير المعلومات حول التغييرات في المركز المالي , و هذا لأنها مهمة في تقييم نشاطات المنشاة الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية اناء فترة التقرير , و كذلك مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المنشاة على توليد النقدية و حاجات المنشاة لاستخدام هذه التدفقات النقدية
6. تهدف الى توضيح حول الاخطار و عدم التأكد الذي يؤثر على المنشاة من خلال تقديم ايضاحات و جداول اضافية تحوي هذه المعلومات الملائمة لحاجات المستخدمين .

[1]- طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره , سنة 2005 , ص : 85 .

المطلب الثاني : الفروض الاساسية و الخصائص النوعية

الفرع الأول : الفروض الأساسية

1. أساس الاستحقاق :

لأجل تحقيق اهدافها فان القوائم المالية تعد على اساس الاستحقاق المحاسبي , وتحت هذا الاساس فانه يعترف بآثار العمليات المالية و الاحداث الاخرى عندما تحدث (و ليس عندما تقبض او تدفع النقدية او ما يعادلها) .

ويجري تسجياها في السجلات المحاسبية و تضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها , ان القوائم المالية المعدة على اساس الاستحقاق تخبر المستخدمين عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل و عن الموارد التي تمثل ندية , و ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المتمثلة في دفع و استلام النقدية . وعليه , فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة و الاحداث الاخرى التي تعتر اكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات .

2. الاستمرارية:

يجري اعدا القوائم المالية عادة بافتراض ان المنشاة مستمرة وستبقى عاملة في المسرتقبل المنظور , و عليه يفترض انه ليس لدى المنشاة النية او الحاجة للتصفية او التقليص حجم عملياتها بشكل هام , ولكن ان وجدت مثل هذه النية او الحاجة , فان القوائم المالية يجب ان تعد على اساس مختلف .

وفي هذه الحالة يجب ان يفصح عن الاساس المستخدم .

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية

و يقصد بها الصفات او السمات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين و يمكن تقسيم الخصائص النوعية الى اربعة خصائص و هي :

- الملائمة (وثائق الصلة) ,
- الموثقية (الاعتمادية) ,
- قابلية المقارنة ,
- امكانية الفهم ,

1. الملائمة (وثائق الصلة) :

المعلومات وثيقة الصلة تؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية فهي تساعدهم على تقييم الاحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية او تأكيد او تصحيح تقييماتهم السابقة , وملاءمة المعلومات تتأثر بطبيعتها و ماديتها [1] .

✍ ان الدورين التنبؤي و التأكيدي للمعلومات متداخلين

[1]– هيني فات , (ترجمة طارق عبد العال) , **معايير التقارير المالية الدولية** , جامعة عين الشمس , مصر , 2006 , ص : 6 .

التنبؤي يظهر من خلال اهمية المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة بالنسبة للمستخدمين و ذلك للتنبؤ بقدرة المنشاة على انتهاز الفرص و على التصدي للأوضاع المعاكسة , و **التأكيدي** من خلال ملاءمة المعلومات فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلية المنشاة ونتائج العمليات المخططة .

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي و الاداء في السابق كأساس لتنؤ بالمركز المالي و الاداء المستقبليين بالإضافة الى مسائل تهم صناع القرارات مثل : ارباح الاسهم و مدفوعات الاجور , و تحركات اسعار الاسهم , قدرة المنشاة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق .

✍ **المادية (الاهمية النسبية)** [1] :

- تعتبر المعلومات ذات اهمية نسبية اذا كان حذفها او تحريفها يمكن ان يوثر على القرارت الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية , و ليست المادية او الاهمية النسبية بخاصية اساسية للمعلومات لكي يكون ملائمة و انما تعتبر نقطة قطع .
- تتأثر الملاءمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية , فطبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها في بعض حالات , و في بعض الحالات اخرى يكن لطبيعة المعلومات و ماديها اهمية .

2. الموثقية (الاعتمادية) [2] :

المعلومات الموثوفة خالية من الاخطاء المادية و التحيز و يمكن ان يعتمد عليها المستخدمين كونه ا تمثل بشكل صادق ما تزعم انها تمثله او ما يمكن ان يتوقع درجة معقولة ان تعبر عنه , كما يمكن ان تكون المعلومات ملائمة و لكن غير موثوقة بطبيعتها او طريقة تمثيلها لدرجة ان الاعتراف بها يمكن ان يكون مضللا وتسهم العوامل التالية في الموثوقية :

- العرض الصادق ,
- غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني
- الحيادية ,
- الحيطة و الحذر ,
- الاكتمال ,

أ. **العرض الصادق** : لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب ان تمثل المعلومات بصدق هو ما يتعارف عليه في المحاسبة بالموضوعية في القياس وفي التقرير و يقصد بالموضوعية تمثيل المضمون و الجوهر و ليس مجرد الشكل [3] .

[1]– طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره , ص : 83 .

[2]– هيني فات , مرجع سبق ذكره , ص : 6 .

[3]– مؤيد راضي خنفر , غسان فلاح المطارنة , مرجع سبق ذكره , ص : 19 .

✍ و لكي تتوفر هذه الخاصية أي عرض الصادق يتطلب تجنب نوعين من التحيز وهما :

- ♦ التحيز في عملية القياس .
- ♦ تحيز الشخص القائم بعملية القياس .

ب. **غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني** [1] : لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الاحداث الاخرى التي تفد صناع القرارات فمن الضروري ان تكون قد تمت المحاسبة عنها و قدمت طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس بمجر د شكلها القانوني و ذلك لان جوهر العمليات المالية و الذي يعتبر مضمونها الاقتصادي ليس متطابقا مع تلك التي تظهر في المالية و الذي يعتبر مضمونها الاقتصاد ي ليس متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني .

ج. **الحيادية** [2] : ويقصد بحيادية المعلومات عنا خلوها من التحي ز , والذي د يؤثر على مستخدم هذه المعلومات و على القرار الذي ينوي اتخاذه .

و لا تعتبر القوائم المالية محايدة اذا كانت طريقة اختيار او عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار او الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا .

د. **الحيطة و الحذر** : و يقصد بها تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ضل عدم التأكد لذلك لابد من ان يجابه متعدي القوائم المالية حالت عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثر من الاحداث و الظروف .

ه. **الاكتمال** : لكي تكون معلومات القوائم المالية موثوقة فانها يجب ان تكون كاملة ضمن حدود الاهمية النسبية و التكلفة , أي ان حذف في المعلومات يمكن ان تجعلها خاطئة او مضللة و هكذا تصبح غير موثوقة و غير ملائمة [3]

3. قابلية المقارنة :

يجب ان يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشاة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الاداء , كما يجب ان يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشاة المختلفة من اجل ان يقيموا مراكزها المالية النسبية , و الاداء و التغيرات في امركز المالي , و عليه فان عملية قيا و عرض الاثر المالي للعمليات المالية و المتشابهة و الاحداث الاخرى يجب ان تتم على اساس ثابت ضمن المنشاة و عبر الزمن لتلك المنشاة و على اساس ثابت للمنشات المختلفة .

ان تطبيق الافصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة و التي من اهم ما تتضمنه اعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية , كما يجدر الاشارة الى ان لا يجب ان تختلط

---

[1]– طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره , ص : 91 .

[2]– مؤيد راضي خنفر , غسان فلاح المطارنة , مرجع سبق ذكره , ص : 20 .

[3]– طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره , ص : 92 .

الحاجة الى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد و انه من المهم ان تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للفترات الابقة مادام المستخدمون يرغبون بمقارنة المركز المالي , و الاداء و التغيرات في المركز المالي للمنشاة عبر الزمن [1] .

4. قابلية الفهم :

ان قابلية فهم المعلومات من قبل المستخدمين تعد احدى الخصائص الاساسية للمعلومات الظاهرة او الموضحة بالقوائم المالية , فينبغي ان تكون المعلومات سهلة الفهم بواسطة المستخدمين الذين تتوافر لديهم معرفة اساسية بالأعمال و النشطات الاقتصادية و المحاسبية و الذين لديهم استعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفاني [2] .

و لهذا الغرض فانه من المفترض ان لدى المستخدمين مستوى من المعرفة في الاعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية و ان لديهم رغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية .

المطلب الثالث : مستخدمي القوائم المالية و مكوناتها و اهم العوامل المؤثرة فيها

ان القوائم المالية هدفها توريد المعلومات صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة و ادائها و لهذا فمن الضروري معرفة العوامل المؤثرة في القوائم المالية و الاعتبارات الواجب اتخاذها و مستخدميها و تجيب على احتياجاتهم و لتساعدهم على اتخاذ القرارات

1. مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم [3] :

أ. مستخدمي القوائم المالية :

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية الى قسمين رئيسين , **القسم الأول** يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع و هؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين و المستقبليين و كذلك الدائنين والموردين و ادارة المشروعات والسلطات الضريبية و العاملين وكذلك المستهلكين . اما **القسم الثاني** فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لان مهمتهم هي مساعدة او حماية الاطراف اتي لها مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة او لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم , ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين , بورصة الاوراق المالية , مصدري المعايير , الناشرين للمعلومات المالية , اتحادات العمال و غيرهم .

ب. احتياجات المستخدمين :

ان القوائم المالية تعد على اساس انها قوائم ذات اغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد المستخدمين و هذا بسبب وجود عديد من مجموعات المستخدمين الحاليين و المحتملين والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة و متنوعة , و لهذا فان احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة و متنوعة , و يجدر الاشارة الى ان القوائم المالية عند تلبية احتياجات المستخدمين لابد لها من التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين و الذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية و هم المستثمرين و الدائنين .

---

[1]- طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره , ص : 95 .

[2]- هيني فات , مرجع سبق ذكره , ص : 6 .

[3]- كمال الدين الدهراوي , **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار** , دار نشر الثقافة , الاسكندرية , مصر , 2006 , ص : 14 - 17 .

و يمكن تقديم عرض ملخص لمستخدمي القوائم المالية و احتياجاتهم في الجدول الموالي :

الجدول رقم (03) يبين عرض ملخص لمستخدمي القوائم المالية و احتياجاتهم

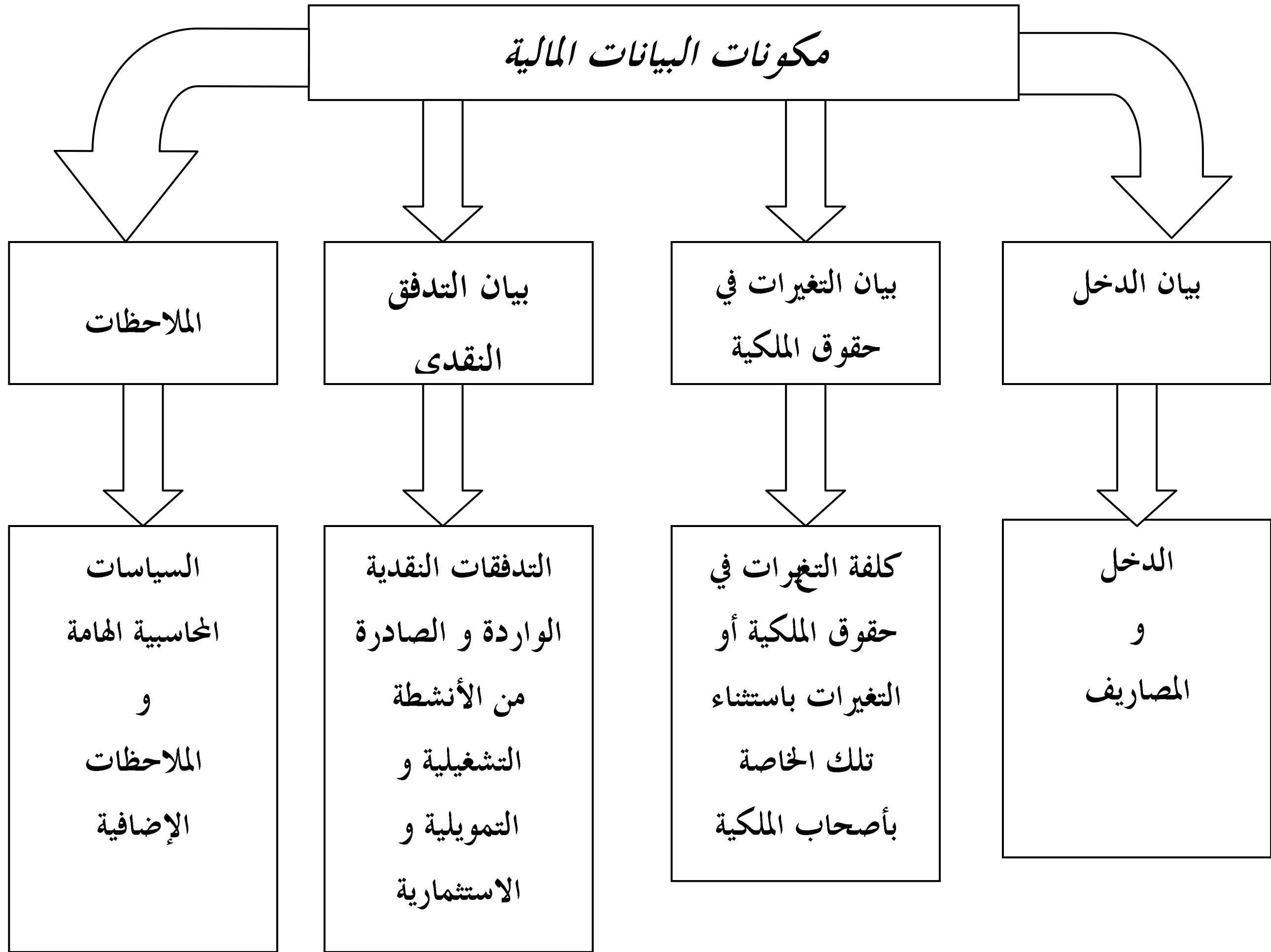
✍ المستخدمين	✍ احتياجاتهم
• **المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة** 1. المساهمين (الحالين و المحتملين) 2. الدائنين (قصيرة و طويلة الاجل) 3. المديرين 4. العاملين 5. المستهلكين 6. الموردين 7. المنافسين • **المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة** 1. محللي القوائم المالية و سماسرة البورصة 2. اتحادات العمال 3. الوكالات و الهيئات الحكومية 4. الجهات المهنية و مصدري المعايير المحاسبية	• **القياس الشامل للأداء** 1. مقاييس مطلقة 2. بالمقارنة مع الاهداف و المعايير 3. بالمقارنة مع شركات اخرى • **تقييم اداء الادارة** • **التوقعات المستقبلية** 1. الارباح 2. التوزيعات والفوائد 3. الاستثمارات 4. التوظيف • **الحكم على المركز المالي** 1. تقييم التسيير المالي 2. تقيم درجة السيولة 3. تحديد المخاطرة وعدم التأكد • **تخصيص الموارد** • **تقييم الديون و حقوق الملكية** • **تقييم الالتزام باللوائح و القوانين** • **تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية و خدمة البيئة و الاقتصاد القومي**

♦ **المصدر** : كمال الدين الدهراوي , مرجع سابق , ص : 16

2. مكونات القوائم المالية :

يمكن عرض مكونات القوائم المالية في المخطط التالي :

الشكل رقم (07) مكونات القوائم المالية



المصدر: حواس صلاح، التوجه نحو معايير الابلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2007/2008 ص175

3. الاعتبارات التي يجب مراعاتها [1] :

- تحديد القوائم المالية بوضوح و تميوها عن المعلومات الاخرى التي يتم عرضها في نفس التقرير المالي .
- المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية تطبق عليها معايير التقارير المالية الدولية (IFRSS) , ام ا المعلومات الاخرى اذا كانت تتميز بالموثوقية و الدقة فلا يشترط اعدادها وفق IFRSS .
- تبين الامور التالية عن القوائم المالية بطريقة موضحة :
  - ♦ اسم المنشأة التي تعود لها القوائم المالية ,
  - ♦ اسم القائمة و تاريخها ,
  - ♦ التوضيح ان القوائم المالية منفردة لمنشأة معينة او موحد لمجموعة من المنشآت ,
  - ♦ العملة او الوحدة القياس التي يتم اعداد القوائم المالية بها .
- تحديد الفترة الإبلاغية التي ترتبط بمفهوم الدورية و تعني التوقف في نهاية كل فترة مالية لإعداد القوائم المالية للمنشاة ويتم تحديد بداية هذه الفترة و نهايتها و التي تكون عادة سنة .

اما اذا تغيرت الفترة المالية السنوية و تم اعداد القوائم المالية لفترة تختلف عن سنة فيجب على المنشاة الافصاح عن سبب هذا التغير .

4. العوامل المؤثرة في القوائم المالية [2] :

✍ من اهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من القوائم المالية نجد :

أ. **اثر المنظمات المهنية** : و يتضح هذا الاثر في الولايات المتحدة الامريكية حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الاراء المحاسبية , و تبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) توضح اهم المبادئ و الاجراءات التي يجب اتباعها عند اعداد التقارير المالية , كما ان المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) قام بإصدار النشرات و المطبوعات و الابحاث في مجال المحاسبة .

ب. **النظام الاقتصادي القائم** : يؤثر النظام الاقتصادي على القوائ م المالية في الدول الصناعية العربية , حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين و الدائنين و غيرهم , بينما يقوم النظام المحاسبي في دول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسئولين عن برامج التنمية و خططها لإعداد الاحصائيات اللازمة للتخطيط على مستوى القومي .

ج. **اثر الجهات المشرفة على السوق الاوراق المالية** : حيث تلعب هيئة التنظيم تداول الاوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الامريكية دورا هاما في اصدار المبادئ و المعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول اوراقها المالية في سوق الاوراق المالية بنيويورك , هذا بالإضافة الى التزام هذه

---

[1] – خالد الجعارات جمال , **معايير التقارير المالية الدولية** , مكتبة الشارقة , الاردن , الطبعة 2008 , ص : 112 .

[2] – سامية رحوي , سميرة بن عيسى ستي , **النظرة الحديثة للتحليل المالي وفق النظام المالي المحاسبي الجديد** , مذكرة ليسانس , جامعة المدية , الجزائر , 2008-2009 , ص : 14 .

الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية و الدورية الى هيئة تنظيم الاوراق المالية لمراجعتها و التأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الاوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الاشراف و الرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول اسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (ISE) .

د. **التضخم و ارتفاع الاسعار** : حيث ان انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم و خاصة البرازيل و الارجنتين ادى الى اعادة النظر في التقارير المالية للشركات المس اهمة في هذه البلاد , و اعدادها على اساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة , فقد اصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 29 عام 1989 و المعاد صياغته عام 1994 و الذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع .

ه. **اثر تدخل الدولة** : تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي و القوائم المالية و المعلومات المالية التي يوفرها للمتقدمين منها . هذا في مختلف الاجهزة سواء الفرنسية او الرقابة المالية التي تتولى مراعاة ايرادات الدولة و مصروفها و مراعاة ايرادات القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة و التأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة و يمكن الحديث عن عوامل اخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية مثل : درجة الكفاءة , السوق المالية و الضوابط القانونية و التشريعية المعمول بها في الدول التي تنظم عملية اعداد القوائم المالية .

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الاساسية

ان القوائم المالية هي من الوسائل الاساسية التي من خلالها تتمكن الاطراف المهتمة بالأنشطة الوحدة من معرفة العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشاة و ما حققته من نتائج , و القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا هي :

- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
- قائمة تغييرات الاموال الخاصة
- قائمة التدفقات النقدية (الخزينة)
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات تكميلية على الميزانية و جدول حساب النتائج .

المطلب الأول : قائمة المركز المالي و قائمة الدخل

الفرع الأول : قائمة المركز المالي (الميزانية)

و تعتبر من القوائم المالية الاساسية التي يتحدد من خلالها ما للمؤسسة من اصول و ما عليها من التزاما ت ويمكن تعريفها كما يلي :

1. **تعريف** :

هو الاجراء او الوثيقة التي تقوم بإعدادها المؤسسة من اجل اعلام المالك , مما تمكنهم من تقييم الوضع المالي للوحدة و بصفة خاصة درجة سيولتها و درجة مرونة الهيكل المالي و احتمالات المستقبل و درجة المخاطرة و اجراء المقارنا ت بين الوحدات المحاسبية المختلفة و حساب معدل العائد على الاستثمار [1] .

2. **مكونات الميزانية** [2] :

أ. **الاصول** : وتعرف على انها موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة الى المنشاة كنتيجة لمجموعة من الاحداث و الظروف الاخرى .

و تنقسم الى اصول متداولة و اصول غير متداولة .

أ. 1.**الاصول المتداولة** : وتتضمن ما يلي **:**

- النقدية
- الاستثمارات قصيرة الاجل
- الحسابات المدنية (المدينين و اوراق القبض)
- المخزون
- المصرفات المدفوعة مقدما و الايرادات المستحقة

أ. 2.**الاصول غير المتداولة** : وهي عكس الاصول المتداولة وتتضمن ما يلي **:**

- الاستثمارات طويلة الاجل
- الممتلكات المنشات و المعدات
- الممتلكات المستثمرة
- الاصول غير الملموسة كالشهرة و حقوق الامتياز .

ب. الخصوم : وتعرف على انها مطلوبا حالية تمثل حقوقا للغير على المنشاة ناتجة عن احداث سابقة تتطلب التضحية ببعض اصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات و تتمثل الخصوم في :

[1]- شناي عبد الكريم , **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معليير المحاسبية الدولية** , مذكرة ماجستير , ص : 44 .

[2]- خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 114 .

ب. 1. **الالتزامات** : هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن المعلومات الحالية لوحدة بنقل او تحويل اصول او توفير خدمات لأصول اخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات او احداث الماضية [1] و تنقسم الى :

- التزامات متداولة : وتتضمن ما يلي
  - ♦ الحسابات الدائنة
  - ♦ المصرفات المستحقة و الايرادات المقبوضة مقدما
  - ♦ الجزء المستحق من القروض طويلة الاجل
- التزامات غير متداولة
- التزامات اخرى

✍ اما الحد الادنى من الالتزامات الواجب عرضها في الميزانية هي :

- المخصصات
- الالتزامات المالية
- التزامات الضريبية الجارية (كما تم تعريفها بموجب المعيار IAS12)
- التزامات الضريبية المؤجلة (كما تم تعريفها بموجب المعيار IAS12)

ب. 2. **حقوق الملكية** : تتمثل في حصة الملاك والتي تتكون من الرأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل و اجراء توزيعات الارباح و تزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك و صافي الدخل و نقل من خلال توزيعات الارباح [2] .

✍ اما الحد الادنى من البنود الواجب عرضها في الميزانية و المتعلقة بحقوق الملكية هي :

- حقوق الاقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية .
- رأس المال المصدر و الاحتياطات
- الارباح المحتجزة
- الزيادة في رأس المال
- رأس المال المستلم كتبرع .

3. **مزايا قائمة المركز المالي** : وتتمثل في [3] :

1. بيان المركز المالي للمنشاة أي ما للمنشاة من حقوق و ما عليها من التزامات .
2. تقييم القدرة لائتمانية للمنشاة و التي تعني مدى تغطية حقوق المنشاة لالتزاماتها

---

[1]– خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 47 .
[2]– شناي عبد الكريم , مرجع سابق , ص : 47 .
[3]– خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 113 .

3. التعرف على مدى قدرة المنشاة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع .
4. مدى اعتماد المنشاة على التمويل الذاتي بقيمة الارباح التي يتم احتجازها , او التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات الى حقوق الملكية .
5. تقييم مدى قدرة الادارة على القيام بواجباتها و وظائفها
6. القيام بعمليات التحليل المالي (تحليل درجة النفع المالي او النسب المتعلقة بالهيكل المالي و نسب التداول) .

4. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي :

يمكن تلخيص ما يجب ان تحتوي الميزانية عليه من البنود فيما يلي [1] :

- العقارات و الالات المعدات .
- الصول غير الملموسة .
- الاصول المالية (باستثناء المبالغ المبنية في البنود :د , و, ز) .
- لاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
- المخزون .
- الذمم التجارية المدنية و الذمم المدنية الاخرى .
- النقدية و ما في حكمها .
- الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الاخرى .
- الالتزامات و الاصول الضريبية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (12) .
- المخصصات .
- الالتزامات غير المتداولة و التي يسدد مقابلها فائدة
- حصة الاقلية .
- رأس المال المصدر و الاحتياطات .

[1] - طارق عبد العال , **التقارير المالية** , مرجع سابق , ص : 217 .

الفرع الثاني : قائمة الدخل

وهي قائمة لا تقل اهمية عن قائمة المركز المالي و تعتبر من القوائم المالية الاساسية و يمكن تعريفها كما يلي :

1. **تعريف** :

هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء و النواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة , تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون اما ربح او خسارة .

وتهدف الى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة , وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التأكد المصلحة للتدفقات النقدية في المستقبل [1] .

2. **عناصر قائمة الدخل** [2] :

أ. **الدخل** : هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات او زيادة في الاصول او انخفاض في الخصوم مما يترتب عن ذلك زيادة في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بمساهمات الملاك و يطلق عليه كذلك الايرادات , و يشمل الدخل بذلك المكاسب .

ب. **الاعباء** : هي الانخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة , في شكل مخرجات او انخفاض الاصول او زيادة في الالتزامات مما يترتب عن ذلك نقص في الحقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بالتوزيعات على الملاك , وتشمل الاعباء بذلك الخسائر .

ج. **المكاسب** : وتمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمنشاة سواء كانت بسبب النشاطات العادية او النشاطات غير العادية مثل المكاسب الناتجة عن بيع الاصول غير المتداولة .

د. **الخسائر** : و تمثل النقص في المنافع الاقتصادية للمنشاة سواء كانت بسبب النشاطات العادية او النشاطات غير العادية مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل و البراكين .

3. **مزايا قائمة الدخل** : وتتمثل في [3] :

1. التعرف على نتيجة اعمال المنشاة من ربح او خسارة
2. التميز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل .
3. التعرف على كفاءة الادارة في ادائها المالي باستخدام الربح كمقياس للأداء
4. معرفة ربحية السهم الواحد ويساعدهم ذلك في اتخاذ القرارات الاستثمارية
5. معرفة امكانية توزيع ارباح الملاك .
6. تحديد اسعار الاسهم من خلال نتيجة الاعمال التي تتضمنها قائمة الدخل
7. التعرف على نتيجة الاعمال المتعلقة بنشاطات المنشاة غير المستمرة و غير العادية .

---

[1] – شناي عبد الكريم , مرجع سابق , ص : 121 .

[2] – خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 121 .

[3] – خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 120 .

8. التعرف على مقدار الضريبة الدخل اواجب دفعها .

9. التعرف على نشاطات المنشاة و المصرفات التي قامت بإنفاقها .

10. احتساب عض النسب المالية مثل نسب الربحية .

4. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل :

و تتفرع الى معلومات تقدم بالبيان الرئيسي لقائمة الدخل و معلومات اخرى يجب اظهارها اما في قائمة الدخل او في الملحق .

أ. المعلومات التي تقدم في البيان الرئيسي بقائمة الدخل [1] : وهي :

- الايرادات و نتائج انشطة التشغيل الى جان تكاليف التمويل .
- الحصة في الشركات الزميلة و المشروعات المشتركة في الارباح و الخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
- المصروفات الضريبية و الربح او الخسارة من الانشطة العادية
- البنود غير العادية و حصة الاقلية
- صافي الربح او الخسارة للفترة .

ب. المعلومات التي تقدم التي اظهارها اما في قائمة الدخل او في الملحق [2] :

- حسب المعيار المحاسبي (IAS1) فان المؤسسات التي تصنف الاعباء حسب الوظائف يجب عليها تقديم معلومات اضافية عن طبيعة هذه الاعباء بما فيها مخصصات الاستهلاكيا ت وكذا المصروفات المستخدمين (الفقرة 83 من الاطار المفاهيمين) .
- تحليل نواتج النشاطات العادية .
- بالنسبةلشركات الاسهم مبلغ نصيب الاسهم من الارباح المقترح و النتيجة الصافية للسهم .
- النواتج و الاعباء المتأتية عن النشاط العادي ذات الحجم او الطبيعة او التأثير التي يتطلب اخذها بعين الاعتبار من اجل شرح مهارات الوحدة للفترة تقدم ضمن تصنيفات نوعية في حساب النتائج (مثل : تكلفة اعادة الهيكلة , النقص الاستثنائي للمخزون , تكاليف ناتجة عن توقف جزئ لنشاط .....)
- النتيجة الاستثنائية التي تنشا عن النواتج و الاعباء المتعلقة بالأحداث او التعاقدات التي ترتبط بالنشاط العادي , و لها صفة الاستثنائية (مثل : الكوارث الطبيعية وغير المتوقعة)
- النتيجة تأخذ بعين ااعتبار الاعباء و النواتج التي نشأت خلال فترة حتى و لو ظهرت بين تاريخ اقفال السنة المالية و تاريخ اعداد القوائم المالية . حتى و لو ظهرت بين تاريخ الاقفال السنة الماضية و

---

[1]– طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 222 .

[2]– شناي عبد الكريم , مرجع سابق , ص : 52 .

بتاريخ اعداد القوائم المالية . كذلك الاحداث التي تظهر بعد تاريخ الاقفال و التي ترتبط بحالات حدثت في تاريخ الاقفال تتطلب تعديلات اما يكون ذلك سيساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير جيد للأصول او الخصوم الموجودة في تاريخ الاقفال .

•

المطلب الثاني : قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغييرات في حقوق الملكية

الفرع الأول : قائمة التدفقات النقدية

و تعتبر من القوائم المالية الهامة جدا و الاجبارية في النظام المحاسبي المالي حسب المعيار (IAS7) ويمكن تعريفها كما يلي :

1. **تعريف :**

هي القائمة التي تسمح بتوفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة , أي معرفة مصادر النقدية و فيما استخدمت و مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفتر ة , وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية [1] .

2. **مكونات قائمة التدفقات النقدية :**

تتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود المتعلقة بالنشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية وهي على النحو التالي [2] :

أ. **النشاطات التشغيلية** : وهي النـشاطـات التي تقوم بها المنشاة لتوليد الاي ــرادات الرئيسية فيها و التي لا تعتبر نشاطات استثمارية او تحويلية و تشـمل النشاطات التشغيلية ما يلي **:**

- النقدية المستلمة من العملاء .
- النقدية المدفوعة للموردين و الموظفين .
- الفوائد المدفوعة .
- المصروفات المختلفة المدفوعة .
- ضريبة الدخل المدفوعة .
- المبالغ المحصلة من المدينين .
- الفوائد المقبوضة .
- التوزيعات المستردة من الموردين مثل مردودات , مشتريات .
- المبالغ المقبوضة او المدفوعة عن التسويات القضائية .
- المبالغ التي تم ردها للمدينين و العملاء .

[1] – شناي عبد الكريم مرجع سابق , ص : 35 .
[2] – خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 131 .

و تعتبر النشاطات التشغيلية من النشاطات الاكثر الاهمية و ذلك لان صافي التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية يعبر عن نتيجة الاعمال التي تعد وفقا لأساس النقدي بينما تتحدد نتيجة الاعمال في قائمة الدخل وفقا لأساس الاستحقاق , لهذا ينبغي الوقوف على النشاطات التشغيلية في المنشاة .

ب. **النشاطات الاستثمارية** : و هي النشاطات المتعلقة بشراء الاصول غير المتداولة و التخلص منها , اضافة للاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة ومن اهم النشاطات الاستثمارية :

- شراء الاصول غير المتداولة وبيعها .
- شراء الاستثمارات المالية و بيعها .
- منح القروض للغير وتحصيلها .

ج. **النشاطات التمويلية** : هي النشاطات التي تخص راس المال و هيكل الاقتراض في المنشاة و تشمل هذه النشاطات :

- زيادة وتخفيض رأس المال .
- الحصول على قروض من الغير وتسديدها .
- توزيعات الارباح المدفوعة الى الملاك .
- شراء اسهم الخزينة وبيعها

3. **مزايا قائمة التدفقات النقدية** : وتتمثل في [1] :

1. معرفة المركز النقدي للمنشاة
2. بيان مدى قدرة المنشاة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة .
3. بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية .
4. الوقوف على الفرق بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية المحققة من النشاطات التشغيلية .
5. تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل .
6. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها .
7. التعرف على النقدية و النقدية المعالة المقيدة و غير المتاحة للاستخدام في المنشاة .
8. مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشات المختلفة و في المنشا ة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة .

[1] – خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 123 .

4. أهداف قائمة التدفقات النقدية :

ضممت قائمة التدفقات النقدية لتحقيق الاهداف التالية [1] :

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك من خلال المتحصلات و المدفوعات التاريخية .
- تقييم قرارات الغدارة , عن قائمة التدفقات النقدية وما يطرأ عليها من زيادة من زيادة او قلة راجع الى القرارات الاستثمارية التي اتخذتها المؤسسة او ما شابه ذلك .
- تحديد مدى قدرة المنشاة على سداد توزيعات الارباح المساهمين وداد الفوائد واصل الدين الدائنين , كما تقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين و الدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشاة على تنفيذ هذه الالتزامات .
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل و التغير في النقدية المتاحة لدى المنشاة , فهما يتحركان مع بعض و تربطهما علاقة طردية أي كلما زاد التدفق داخل المؤسسة , زاد الربح او العكس .

الفرع الثاني : قائمة التغييرات في حقوق الملكية

1. تعريف :

وهي قائمة التي يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للاموال الخاصة خلال الفترة [2] .

2. عناصر قائمة التغييرات في حقوق الملكية [3] :

تتضمن عناصر قائمة التغييرات في حقوق الملكية البنود التالية :

أ. ربح او خسارة الفترة وفقا لما تضمنته قائمة الدخل .

ب. كل بند من بنود الدخل او المصروفات خلال الفترة الذي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية , و اجمالي هذه البنود .

ج. اجمالي الدخل و المصروفات عن الفترة (مجموع البندين « أ. » و «**ب.** ») .

د. اثر التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الاخطاء بالاستناد الى (IAS8) وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية .

ه. العمليات الرأسمالية مع الملاك .

و. رصيد الارباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة و التغيرات فيها خلال الفترة .

ز. تسوية ما بين القيم الدفترية لكل فئة من فئات رأس المال المملوك , علاوة الاسهم , كل احتياطي في بداية و نهاية الفترة , و الافصاح عن كل تغير فيها .

---

[1] - طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 247 .

[2] - شناي عبد الكريم , مرجع سابق , ص : 55 .

[3] - خالد الجعارات جمال , مرجع سابق , ص : 126 .

3. **مزايا قائمة التغييرات في حقوق الملكية** : وتتمثل في [1] :

1. التعرف على مقدار الحقوق الملكية وبنودها و أي تفصيلات اخرى عنها .
2. التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة .
3. التعرف على بنود المكاسب و الخـــسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية , مثل : المكاسب و الخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع .

4. **عناصر قائمة التغييرات في حقوق الملكية** [2] :

- مجموع مكاسب او خسائر المنشاة بها عن الفترة بما في ذلك تلك المعترف ها مباشرة في حقوق الملكية مع اعطاء تفاصيل كل بند في الدخل المصروف المكسب او الخسارة التي تشترط معايير المحاسبية الدولية الاخرى بيانها مباشرة ضمن حقوق الملكية .
- التغيرات الاخرى الحادثة في الحسابات حقوق الملكية الى جانب تسويات الارصدة في اول و نهاية المدة في كل من مكونات حقوق الملكية مع اعطاء تفاصيل حول :
  - ♦ كل فئة من فئات رأس المال المملوك .
  - ♦ ارصدة الارباح و الخسائر المتراكمة .

5. **ملحوظة :**

زيادة على كل ما م التطرق اله و عرضه من قوائم مالية , المؤسسة ملزمة به , فهناك قوائم اخرى متممة و ايضاحية تنشرها , وهي تتميز عن القوائم السابقة من حيث طريقة العرض و الاوصاف المستخدمة (البنود) حسب الطبيعة , حسب الوظيفة , و نذكر منها :

- ♦ قائمة الدخل (تصنيف المصروفات حسب طبيعتها) .
- ♦ قائمة الدخل (تصنيف المصروفات حسب وظيفتها) .
- ♦ قائمة التغيرات في حقوق المساهمين .
- ♦ قائمة الارباح و الخسائر المعترف بها .

---
[1] – نفس مرجع سابق , ص : 126 .
[2] – طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 179 .

المطلب الثالث : ملحق القوائم المالية

الفرع الأول : تعريف الملحق

ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات اساسية ذات دلالة , و هو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل اعدا القوائم المالية , و كذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية , و يقدم بطريقة منظمة تمكن من اجراء المقارنة مع الفترات السابقة حيث يشتمل الملحق على معلومات تخص النقاط الاتية [1] :

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات و اعداد القوائم المالية ,
- مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الحصيلة و حساب النتيجة , و جدول تدفقات الاموال و بيان تغير رؤوس الاموال الخاصة ,
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة , و المؤسسات المشتركة , و الفروع او الشركة الام و كذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات او مسيرتيها ,
- المعلومات ذات الطابق العام او التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية ,
- تكون المذكرات الملحقة بالقوائم المالية موضوع تقديم منظم , و كل فصل او باب من ابواب الحصيلة , حساب النتيجة و جدول تدفقات الاموال و جدول تغير رؤوس الاموال الخاصة يحيل الى الاعلام المناسب له في المذكرات المحققة ,
- اذا طرأت حوادث عقب تاريخ اقفال السنة المالية , و لم تؤثر في وضع الاصل او الخصم بالنسبة الى فترة السابقة الاقفال .

الفرع الثاني : الهدف من الملحق [2]

تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي من المعلومات الخصوصية الازمة لمستعملي القوائم المالية من اجل :

- فهم النتائج المنطقية ,
- تقييم اخطار الوحدة و مردوديتها .

✍ و في هذا الاطار , تقدم على الخصوص , استنادا الى كشوفها المالية المثبتة , معلومات تخص ما يأتي :

- مختلف انماط المنتجات و الخدمات التابعة لنشاطها ,
- مختلف امناطق الجغرافية التي تعمل فيها .

---

[1]– بن قيار خديجة , رحال امال , **دراسة التغييرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري** , مذكرة ليسانس « تخصص محاسبة » , جامعة المدية , الجزائر , 2007 – 2008 , ص : 163 .

[2]– بن قيار خديجة , رحال امال , مرجع سابق , ص : 164 .

الفرع الثالث : محتوى ملحق القوائم المالية [1]

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و تحضير القوائم المالية ,
- المعلومات الاضافية الضرورية لفهم الميزانية , قائمة الدخل , جدول تدفقات الخزينة و جدول تغييرات الاموال الخاصة ,
- المعلومات التي تخص الوحدات في الشركة , المؤسسات المختلطة , المؤسسات الام و فروعها , و كل التعاقدات التي تمت مع الوحدات او مسيرتها ,
- المعلومات ذات الصبغة العامة او المتعلقة ببعض العمليات الخاصة و ذلك للحصول على الصورة الصادقة .

✍ يوجد عاملان اساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب اظهارها في الملحق :

- ♦ عنصر ملائمة المعلومة
- ♦ اهميتها النسبية

و عليه فالملحق يجب ان يحتوي فقط على المعلومات ذات دلالة , تؤثر على احكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية , الوضعية المالية و نتيجة المؤسسة .

المبحث الثالث: : التقارير المالية

اصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في عام 2008 معايير الابلاغ المالي الدولية الثمانية IFRS الخاصة بكيفية اعداد و عرض التقاري المالية للمؤسسة التي تعتبر ذات اهمية بالغة و بهذا سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق الى مفهوم التقارير المالية و انواعها و كذا كيفية اعدادها و عرضها وفقا للمعايير الدولية IFRS و IAS .

المطلب الأول : ماهية التقارير المالية

الفرع الأول : تعريف التقارير المإلية

التقرير هو عرض رسمي للحقائق بموضوع او مشكلة معينة عرض تحليلا و بطريقة مبسطة ويكون فيه ترجمة الاحداث التي تواجه او تقوم بها المنظمة [2] و تعرف التقارير المالية على انها : « المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة او الفترة المالية للنظام المحاسبي و يشتمل على المعلومات مالية و غير مالية التي تعتبر احدى وسائل توصيات المعلومات الاطراف العلاقة » [3] .

---

[1]– شناي عبد الكريم , مرجع سابق , ص : 56 – 57 .

[2]– جمعية الكشافة العربية السعودية , **دراسة مفوضي خدمة و تنمية المجتمع عسير** , *www.google.com* ,05 ماي 2010 .

[3] – *www.Jps-dis.com/forum/forum-poste.asp*?TID=136 ¸ 06 ماي 2010 .

الفرع الثاني : انواع التقارير المالية

لما كان الهدف الاساسي للمحاسبة هو اعداد معلومات مالية عن المنشاة لذا فان هذه المعلومات تلخص في تقارير محاسبية مصممة , لمقابلة احتياجات صانعي القرارات لهذه المعلومات سواء من داخل المنشاة او خارجها و اهم التقارير المالية التي يجب ان يوفرها النظام المحاسبي للمنشاة هي [1] :

- القوائم المالية ,
- الاقرارات الضريبية التي تقدم لمصلحة الضرائب ,
- التقارير المتخصصة للقائمين على ادارة المرشاة ,
- التقارير الخاصة بالأجهزة و الوكالات الحكومية بها مسؤوليات تنظيمية او رقابية تتعلق بالاستثمارات و سوق رأس المال .

✍ هناك العديد من التقارير باختلاف توقيت اصدارها و محتواها و الشكل التي تظهر به . ويمكن تقسيم التقارير الى انواع كما يلي [2] :

اولا : من ناحية الزمن

1. **تقارير دورية** : وهي التي تغطي فترات زمنية ثابتة عادة ما تحددها نظم العمل بالمنشاة او قد يحددها القانون في بعض الحالات و قد تكون يومية (تخطيط مشروع) , اسبوعية (بداية المشروع) , شهرية (نهاية المشروع) ......
2. **تقارير غير دورية** : وهي التي تكون على فتوات زمنية غير ثابتة , و تختلف عن التقرير الاخر و عادة ما ترتبط مثل هذه التقارير بوقوع احداث معينة , و تسمى هذه التقاربر احيانا بالتقارير الخاصة او التقارير الاستثنائية باعتبارها ترتبط باموال غير عادية او نادرة الوقوع .

ثانيا : من ناحية الهدف

1. **تقارير متابعة** : وهي التي ترتبط بخطة موضوعية او ببرنامج او مشروع جاري تنفيذه و عادة ما تتضمن عملية مقارنة بين ما هو واقع فعلا و ما كان يجب ان يتم وفقا للخطة او البرنامج الموضوع .
2. **تقارير معلومات** : وهي التي تنقل معلومات عن احداث او مواقف معينة و تسمى احيانا بتقارير الاحتواية و قد تعلق تعليقا مثل وجهة النظر كاتب التقرير .
3. **تقارير الدراسات** : وهي التقارير التي تعرض النتائج الدراسات التي تجري داخل المنشاة او في البيئة الخارجية و قد يقوم بها افراد من المنشاة او جهات اخرى متخصصة .

[1] - *www.etudiantdz.com / vb / t* 2005 ¸ 2010 ماي 05 .

[2] – جمعية الكشافة العربية السعودية , *www.google.com* , مرجع سابق .

4. **تقارير تقييم الاداء** : وهي التقارير التي تقيم الاداء قياسا بمعايير موضوعة مسبقا و تهدف هذه التقارير الى الحكم على الكفاءة او اعطاء درجات او تقديرات تعبر عن مستوى الاداء خلال فترة التقويم ومن امثلتها تقارير اداء الافراد او تقييم اداء ادارات معينة .

ثالثا : من ناحية المحتوى

1. **تقارير مالية و محاسبية** : وهي التقارير التي تعبر عم مواقف المالية وتتضمن معلومات مالية و محاسبية ممثلة بالأرقام و مدعمة بتحليلات ومقارنات مع فترات سابقة
2. **تقارير الأنشطة** : وهي التقارير التي تعكس الانشطة المختلفة للمنشاة مثل الانتاج او المبيعات او المشتريات او حركة التخزين و يطلق عليها البعض « تقارير ادارية » .
3. **تقارير الافراد** : و تتضمن معلومات عن الافراد و تمثل الجانب الشخصي و الوظيفي للفرد.

رابعا : من ناحية التوجيه

1. **تقارير داخلية** : وهي التقارير التي توجه الى الجهات الداخلية أي التي ترفع للمستويات الادارية المختلفة للمنشاة ايضا .
2. **تقارير خارجية** : وهي التقارير التي توجه الى الجهات خارج المنشاة مثل جهات الرقابة الحكومية .

الفرع الثالث : فوائد و مزايا التقارير المالية

✍ اصبحت التقارير وسيلة فعالة لا غنى عنها للإدارة اذ انها [1] :

1. تعرف الادارة بكيفية سير العمل و بذلك يجب ان تقدم معلومات فورية عن العمليات الجارية .
2. تساعد الادارة في امكانية تحسين العمل عما هو جاري حاليا و بالتالي تكون اداة هامة للتخطيط .
3. توصيل المعلومات التي تساعد الادارة في تحقيق اهداف الشركة (المنشاة) .
4. تعتبر اداة الهامة لتوجيه و دفع الوحدة او الشخص بان تتبع بالضبط الخطة المحددة الموضوعة
5. تساعد في ربط العمليات الجارية داخل الشركة بعضها مع البعض و في تعاون العاميلين على انجازها مما يخلق جوا ملائما لتحقيق اهداف الشركة .
6. توصيل المعلومات التي تساعد الادارة في تحقيق اهداف الشركة المنشاة .
7. تساعد في تقرير مدى جودة اداء الشركة طريق تحليل نتائج العمليات تستطيع الادارة ان تبين الاداء الناجح من غيره .

[1] – طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 95 .

المطلب الثاني : اهداف التقارير المالية وخصائصها و مستخدميها

الفرع الاول : اهداف التقارير المالية [1]

تهدف التقاري المالية المقدمة من طرف المؤسسة الى ما يلي :

1. يقدم التقرير المالي معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقيين و الدائنين و المستخدمين الاخرين لاتخاذ القرارات المناسبة .
2. يجب ان تقدم التقارير المالية واضحة و مفهومة من اجل مساعدة المستثمرين الحاليين و المرتقيين ....
3. تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمنشاة و الحقوق المرتبطة و كذلك انعكاسات المعاملات و الحادث للمنشاة و الحقوق المرتبة لها .
4. تساعد متخذي القرارات في اتخاذ الاجراءات المناسبة حول الاستثمار و لائتمان و التوقع للمستقبل .
5. تعرف الادارة الكثير عن المؤسسة من واقعها المعيشي اليومي أي الادارة لديها القدرة من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الاحداث و الظروف و شرح تأشيراتها المالية على المنشاة .
6. يستخدم المستثمرون الدائنون و غيرهم الارباح و المعلومات الاخرى المتعلقة بعناصر القوائم المالية بطرق عديدة و ذلك من اجل تقديم التوقعات المتعلقة بالتدفقات الرقدية .

الفرع الثاني : خصائص التقارير المالية [2]

سنحاول في هذا الفرع التطرق الى الخصائص النوعية التي تجعل التقارير المالية مفيدة حيث ان كل التقاري المالية هتم بدرجات مختلفة بعملية اتخاذ القرارات . ان خصائص هذه المعلومات التي تجعها سلعة مرغوبة يمكن ان ينظر ا لى انها تتم بمراعاة تسلسل خصائص حسب اهميتها و منفعتها لاتخاذ القرارات و بدون المنفعة لن تكون هناك فوائد من المعلومات التي يتم تقديمها .

هناك تدرج يميز الخصائص المحددة للمستخدم مثل خاصية الفهم و المعلومات لا يمكن ان تكون مفيدة لمتخذي القرارات الذين لا يستطيعون فهمها على الرغم من انها قد تكون ملائمة للقرار و يمكن الاعتماد عليها و الثقة فيها . فالملائمة و امكانية الاعتماد على المعلومات هما خاصيتان اساسيتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخا ذ القرارات و مع مراعاة القيود المفروضة على المعلومات من ناحية التكلفة و الاهمية النسبية فالمزيد من الملائمة و المزيد من الموثوقية في المعلومات تجعلان منها سلعة مرغوبة و لتحقيق الملائمة لابد ان تقدم في توقيت مناسب و ان اتكون لها قيمة تنبؤية او قيمة رقابية او كليها و لتحقيق الثقة في المعلومات فإنها لابد ان تتسم بصدق التعبير و عدم التحيز و امكانية التحقق منها .

1. **الملائمة** : ان الشيء لهذه الخاصية هي ان تكون المعلومات مرتبطة و وثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها و المعلومات المحاسبية هي التي تكوم قادرة على ايجاد فرق في قرار و ذلك بمساعدة المستخدمين على تشكيل

---

[1] – طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 222 .

[2] – طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 223 .

تنبؤات عن نتائج الماضي و الحاضر و الا حداث المستقبلية او تأكيد او تصحيح التوقعات السابقة و بالنسبة للمعلومات فإنها قد توجد فرقا في القرارات عن طريق تحسين القدرات الخاصة بمتخذي القرار ات في التنبؤ او عن طريق تقديم تغذية عكسية عن التوقعات الاولية .

2. **التوقيت المناسب** : و يقصد بذلك ان المعلومات المالية يتم توفيرها في الوقت المطلوب فيه الوصول الى القرار أي توافر المعلومات لدى متخذي القرار قبل ان تفقد قدرتها في التأثير على لقرارات وفي الحالة عدم توافر المعلومات عند الحاجة اليها او عندما تتوافر لفترة طويلة ولا تكون هناك حاجة الى استخد امها فإنها حينئذ تفقد الملائمة .
3. **الموثوقية** : ان الثقة في المقياس معين تعتمد على انه يعبر بصدق عن هذا الشيء و الثقة ليست مقياس محدد و لكنها تمثل مدى معين و تعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات و الاحداث المالية و سلامة القياس كما ترتبط الثقة بحيادية المعلومات. وكذلك خاصية القدرة على التحقق أي اتباع اساليب و طرق القياس التي تكون عليها الاجماع في الرأي .

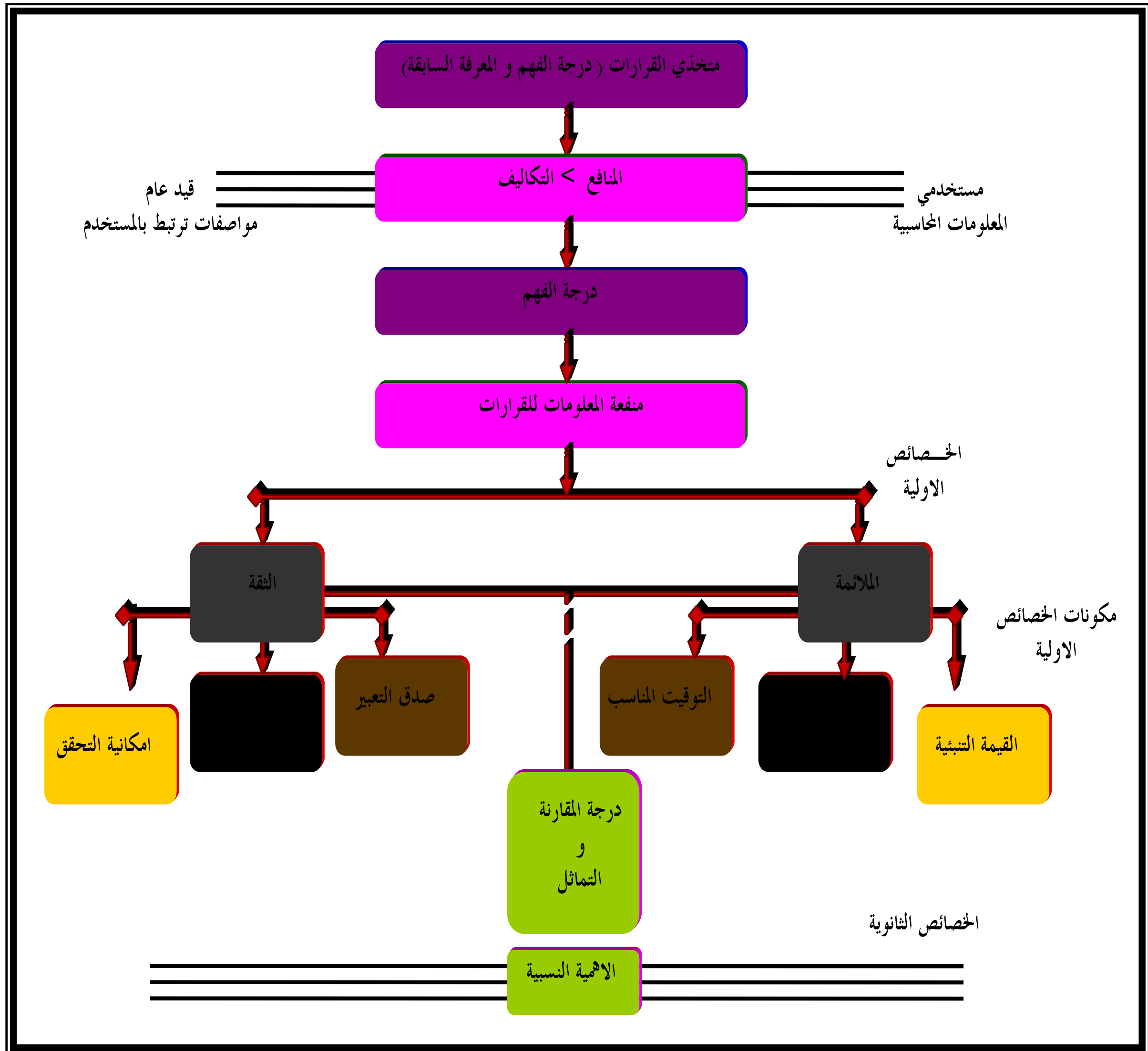
الحياد و عدم التحيز و يقصد بذلك ان الاهتمام الاساسي يجب ان يركز على الملائمة و الموثوقية في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و ان يبتعد التحيز و التأثير على متخذ القرار في اتجاه معين او محاولة الوصول الى نتيجة معينة سلفا .

4. **القابلية للفهم و التماثل** : تكسب المعلومات الخاصة بمنشاة معينة اكبر في حالة امكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالمنشاة مع المعلومات المماثلة عن المنشاة الا خرى و بالمعلومات المماثلة لنفس المنشاة عن فترات سابقة .
5. **اهمية النسبية** : هي مفهوم شامل يتعلق بالخصائص النوعية خاصة بالملائمة و الموثوقية ان قرار عدم الافصاح عن المعلومات معينة يمكن ان يكون مقبولا في حالة ما اذا كان المستثمرون في غير حاجة اليه و لان قيمة هذا البند صغيرة جدا بحيث لا يؤثر على القرار .
6. **التكاليف و المنافع** : لابد على المنشات التي تصنع المعايير المحاسبية الاخذ بحسبان حاسبات التكاليف و المنافع و بصفة عامة فان المنافع المحققة ان تزيد عن التكاليف و علاوة على ذلك فانه من الصعب ان نذكر أي شيء دقيق عن التطابق بينهما و هناك تكاليف لاستخدام المعلومات و ايضا لتقديمها [1] .

---

[1] - طارق عبد العال , مرجع سابق , ص : 224 .

الشكل رقم (05) يبين الخصائص النوعية للتقارير المالية



♦ **المصدر** : عبد العال حماد , موسوعة المعايير , ص : 225 .

الفرع الثالث : مستخدمي التقارير المالية [1]

التقرير المالي يجب لن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و الدائنين و المستخدمين الاخرين وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة و يجب ان المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابرة مفعولة .

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمنشات و معرفتهم بها , ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة ومن خلال التقارير المالية , اطراف عديدة تشمل كل من الملاك و المقترضين و الموردين و المستثمرين المحتملين و الدائنين و الموظفون الادارة و العملاء و المحللين ا الماليين و الاقتصاديين و المستشارين و السماسرة و ضامني التنظيمية و المشرعين و الصحافة المالية و وكالات التقارير و النقابات العمالية ....., وتختلف المنفعة التي تعود على الاطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية , فهناك البعض بالنسبة لهم تكون مباشرة مثل الملاك و الادارة و العمال و الدائنين , بينما هناك مجموعات اخرى مثل المحللين الماليين و الهيئات التنظيمية و نقابات العمال تكون الفائدة بالنسبة لهم غير مباشرة و ذلك لأنهم يقيمون النصيحة او يمثلون هؤلاء الذين يأملون في ان تكون لهم فوائد مباشرة .

يهتم المستثمرون المحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشاة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة وذلك لان قراراتهم تتعلق بالمبالغ و التوقيعات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة . و بالنسبة للمستثمرين و المقترضين و الموردين و الموظيفين فان المنشاة هي مصدر النقدية لهم في شكل توزيعات ارباح او فوائد و ربما في شكل زيادة في الاسعار السوقية للأسهم , و كذلك اعادة سداد القروض , و سداد ثمن السلع والخدمات و الرواتب و الاجور , يهتمون بكيفية ادراك السوق لتلك القدرة على الاسعار السوقية لأورقها المالية و بالنسبة للعملاء فان منشاة تقدم هذه السلع والخدمات إلا من خلال الحصول على نقدية كافية لسدا قيمة الموارد التي تستنفذها وكذلك من اجل وفاء بالتزاماتها .

اما بالنسبة للمدرين فان التدفقات لمنشاة الاعمال تمثل جزء هام من مسؤوليتها الادارية و يمثل ذلك امكان تعرضهم للمساءلة اما الملاك و مجلس الادارة .

و من المحتمل ان يكون هناك بعض المستخدمين المحتملين والذين يحتاجون الى معلومات معينة و يتمتعون بقوة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مثل السلطات الضريبية و اجهزة التخطيط و الجهات الاشرافية و الرقابية و الجهات التي تصنع المعايير و يكون لهذه الجهات الحق في طلب معلومات محددة نحتاج اليها للقيام بوظائفها .

---

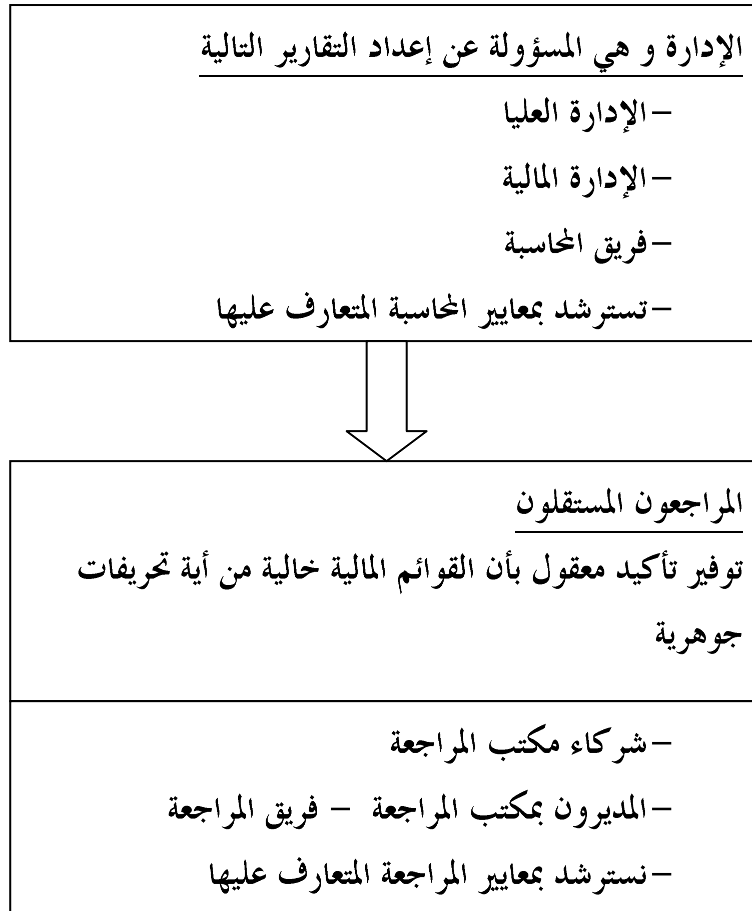
[1]- طارق عبد العال , موسوعة المعايير , ص : 179 .

الجدول رقم (04) يبين مستخدمي القوائم المالية و قراراتهم

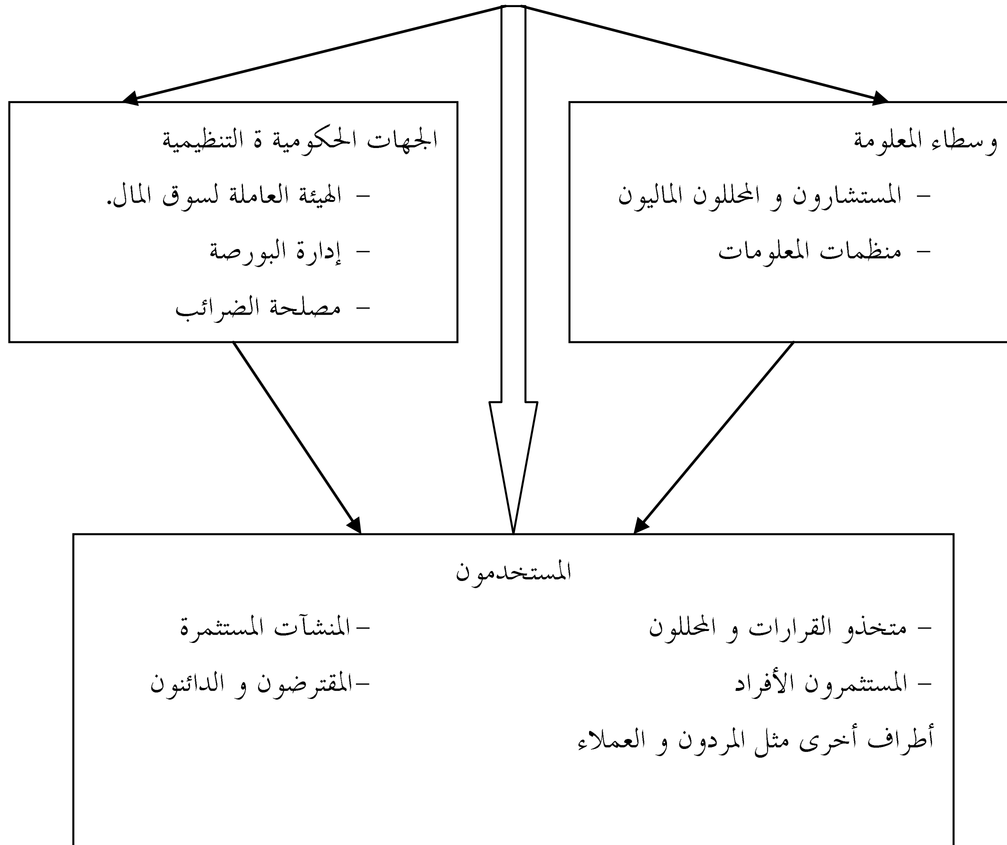
المستخدمون داخليون	المستخدمون خارجيون
أ. الملاك و المديرون : ♦ تخصيص الموارد ♦ اختيار المنتجات و الخدمات ♦ التي بتم تقديمها ♦ تنظيم سداد الالتزامات ♦ ترتيب التمويل **ب. العاملون :** ♦ تحديد موقف العمالة ♦ مفاوضات الاجر و الحواجز و المنافع	**أ. المستثمرون :** (لا تتضمن المستثمرون الحاليون) ♦ تقرير ما اذا كان سوف يتم استثما ر اموالهم في الشركة ام لا . ♦ اختيار الادارة (مجلس الادارة) الملائم **ب. الدائنون والموردون :** ♦ بيع السلع و تقديم الخدمات ♦ منح الائتمان **ج. الجهات الحكومية و التنظيمية :** ♦ قيود الربحية ♦ تحديد معدلات او اسعار معدنية **د. السلطات الضريبية :** ♦ تحديد الريبة المستحقة ♦ تحديد التزامات المنشاة **ه. المجموعات الاخرى المهتمة بأعمال المنشاة :** ♦ فحص اسلوب التعامل مع العاملين ♦ تحديد الأرباح الزائدة ♦ التوجه نحو الامور المشتركة ♦ تحليل البيئة و درجة الامان

♦ **المصدر** : عبد العال حماد , موسوعة المعايير , ص : 210 .

الشكل رقم (**06**) يبين الاطراف المرتبطة المعلومات الواردة في التقارير المالية



الشكل رقم (07) مكونات القوائم المالية



المصدر: طارق عبد العال حمادة–مزسوعة المعايير الدولية ص 211

المطلب الثالث : تحليل التقارير المالية

يهدف تحليل التقارير المالية الى تقييم المعلومات المتاحة عن الوضع المالي للمنشاة , ادارتها , خططها , استراتيجيتها , و بيئتها التجاريق و ذلك بغرض تحسين عملية اتخاذ القرارات التجارية المتعلقة بتلك المنشاة , لاسيما من جانب العدي من الاطراف ذات العلاقة او غير المباشرة بمنشاة الاعمال مثل : موظفي , مديري المحافظ الاستثمارية , مستشاري الاستثمار , محللي الاوراق المالية , وكالات التقويم الائتماني للشركات .

وتحلي التقارير المالية يعد تطبيقا للأدوات و الاساليب التحليلية على القوائم المالية و ما يرتبط بها من بيانات بغرض اشتقاق تقديرات و مؤشرات مفيدة تساعد على الحكم على اداء الشركة من خلال ورقة مشتركة و هي استخدام معلومات التقاري المالية و من ثم فان تحليل التقارير المالية يقلل من الاعتماد على المرتبطة بالتحليل . و ينظر الى تحليل التقارير المالية على انه جزء من التحليل العام التخمين عن الاتخاذ القرارات و يقلقل من درجة عدم التأكد الشامل لتقييم مستقبل منشاة الاعمال و المخاطر المرتبطة بها ويركز تحليل التقارير المالية على ثلاثة الامور رئيسية هي :

1. التحليل المالي :

يقصد به استخدام وتحليل التقارير المالية لتحليل الوضع المالي للشركة و ادائها . وكذلك تقدير الاداء المالي للشركة في المستقبل , و التحليل المالي هنا يحاول ان يضع اجابات لمجموعة من التساؤلات ذات علاقة بالمستقبل مثل : مدى حيازة الشركة للمارد التي تؤهلها للنجاح و النمو ؟ , و هل لدى الشركة موارد للاستثمار في مشاريع جديدة ؟ ويجب لن يركز التحليل المالي على ثلاثة اجزاء (امور) وهي :

- ♦ تحليل الربحية ,
- ♦ تحليل المخاطرة ,
- ♦ تحليل المصادر و استخدامات الاموال .

2. التحليل المحاسبي :

يقصد به مدى احتواء النتائج و التقارير المالية التي تفرضها الشركة على حقيقة الاقتصادية لأداء الشركة و مركزها المالي و التجاري , و يتم هذا التحليل عن طريق دراسة تأثير السياسات المحاسبية على القوائم المالية , وتعديل تلك القوائم لتعكس بشكل افضل الوضع الاقتصادي الحالي , و جعل القوائم قابلة للتحليل .

3. التحليل المستقبلي :

فيركز على توقيع الاربلح (الدخل) او التدفق النقدي او على كليهما , و المنتج النهائي من هذا التحليل هو مجموعة من الارباح المتوقعة تستخدم لتقدير قيمة الشركة . و على الرغم من الحاجة الى اساليب و ادوات كمية المساعدة لإجراء عملية التوقع او تحسينها . فان التحليل المستقبلي يبقى الى حد ما عملية نوعية تعتمد ايضا على ثقافة و رؤية المحلل .

خـــاتمة الفصل الثاني

مما تم عرض في هذا الفصل نستخلص النقاط التالية :

- يجب ان تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالي , الاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشاة ويتطلب العرض العدل للأمانة في العرض لأثار العمليات المالية
- يجب استخدام نفس العرض و التبويب لبنود القوائم المالية من فترة الى اخرى
- توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية .